

الذكرى الستين لبيان الدستور في دولة الكويت
50th Anniversary of the issuance of the Constitution of the State of Kuwait
1961 - 2012

دولة الكويت
National Assembly
مجلس الأمة



٢٠١٢ - ٦

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد

لما كانت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع تنظر في بعض الاقتراحات بقوانين وتعديلات المقترحة على المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ م بقانون الجنسية الكويتية ، فإننا نقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ م المشار إليه مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية .

مع خالص التحية ،

مقدمو الاقتراح

أساميء أسماء مناور

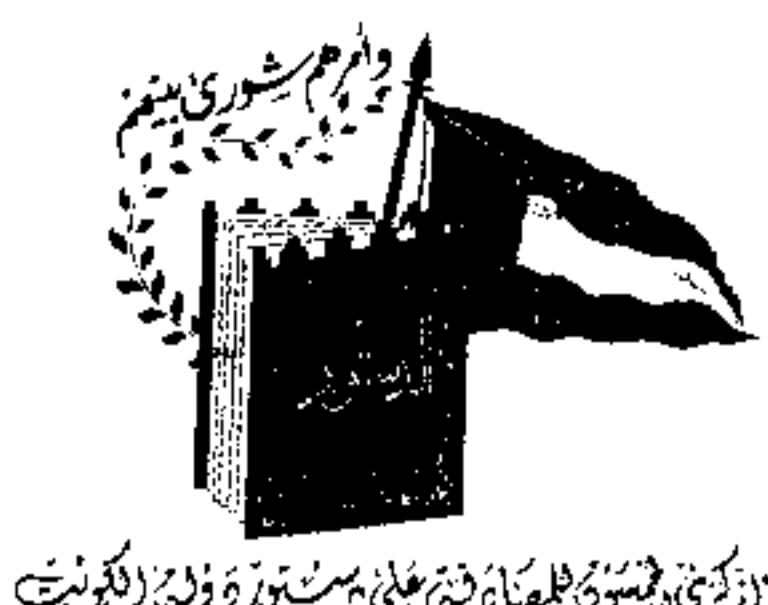
أحمد عبد العزيز السعدون

عبدالرحمن فهد العنجري د. عبدالله محمد الطريجي

فيصل صالح اليحيى

يحال إلى لجنة الشؤون الداخلية ول الدفاع
ويرجى حبره ل اعمال الكلبة لطادمت

٢٠١٢ / ٦ / ٣



دُرْزُكُنْتِيْنْ بِيْتُوكُنْ طِلْكَنْ فِيْنْ جِلْكَنْ بِيْنْ دُورِنْ دُوكُنْ
50th Anniversary of the Issuance of the Constitution of the State of Kuwait
1962 - 2012

الدولة الكويتية
State of Kuwait
مجلس الأمة
National Assembly



اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري

رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ م بقانون

الجنسية الكويتية

- بعد الإطلاع على الدستور ،

- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ م بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة أولى

يضاف إلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ م المشار إليه بعد المادة (٥) منه، مادتان جديدتان برقمي (٥) مكرراً و (٥) مكرراً (أ) نصهما كالتالي:

مادة (٥) مكرراً:

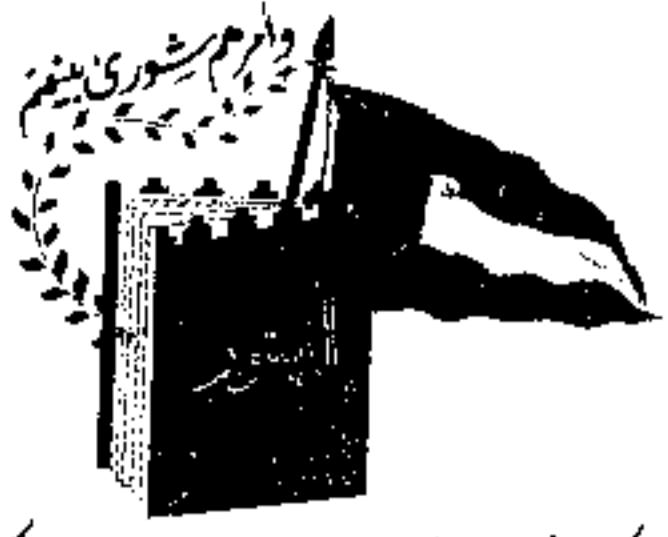
يجوز بقانون أن تمنح الجنسية الكويتية لمن أدى لدولة الكويت خدمات جليلة عادت على البلاد بنفع كبير.

ويجب نشر اسم من يقترح منحه الجنسية الكويتية وفقاً لهذه المادة في الجريدة الرسمية وفي جميع الصحف الكويتية اليومية التي تصدر باللغة العربية مشفوعاً ببيان شامل وتفصيلي عن طبيعة الأعمال الجليلة التي قدمها لدولة الكويت وموضحاً به جنسيته الأجنبية – إذا كانت له جنسية – وكذلك بيان المسؤوليات والمهام والأعمال التي تقلدها أو قام بها في بلدته أو في غيرها وأي بيانات أخرى تبرر منحه الجنسية الكويتية وفقاً لأحكام هذه المادة.

ولا يجوز تقديم مشروع القانون لمنح الجنسية الكويتية قبل انتهاء تسعين يوماً على الأقل بعد آخر يوم تم فيه النشر وفقاً لأحكام الفقرة السابقة.

ولا يجوز أن يتضمن مشروع القانون أسماء أخرى غير التي تم نشرها.

ويجب أن ترفق مع مشروع القانون جميع البيانات المؤيدة لاقتراح منح الجنسية الكويتية لمن وردت أسماؤهم فيه وفقاً لأحكام هذه المادة.



الذكرى الخمسين لبيان ونشر دستور دولة الكويت
50th Anniversary of the Issuance of the Constitution of the State of Kuwait
1962 - 2012

دولة الكويت National Assembly مجلس الأمة



مادة (٥) مكرراً (أ) :

تسرى على من يحصل على الجنسية الكويتية وفقاً لأحكام المادة السابقة أحكام المادتين ٦ و ١٣ من هذا القانون.

وعلى الأجنبي الذي حصل على الجنسية الكويتية وفقاً لأحكام المادة السابقة ان يتنازل عن جنسيته الأجنبية – إذا كانت له جنسية أخرى – خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون المتضمن منحه الجنسية الكويتية ، وأن يقدم لوزارة الداخلية خلال هذه المدة ما يثبت ذلك وإلا اعتبر النص الوارد في القانون بمنحه الجنسية الكويتية لاغياً وكأن لم يكن من تاريخ العمل بالقانون ذاته.

مادة ثانية

يلغى البند أولأ من المادة (٥) من المرسوم رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ م المشار إليه.

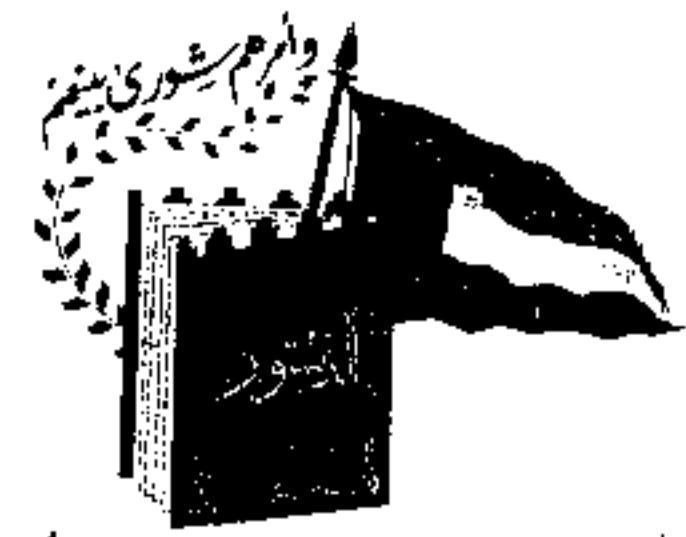
مادةثالثة

يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة رابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

**أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح**



الذكرى الستين لصدور دستور دولة الكويت
50th Anniversary of the Issue of the Constitution of the State of Kuwait
1962 - 2012

كُوٰٽة الْكَوٰٽة
State of Kuwait
مَجَلِسُ الْأَمَّةِ
National Assembly



المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون بتعديل
بعض أحكام المرسوم الأميري رقم
(١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية

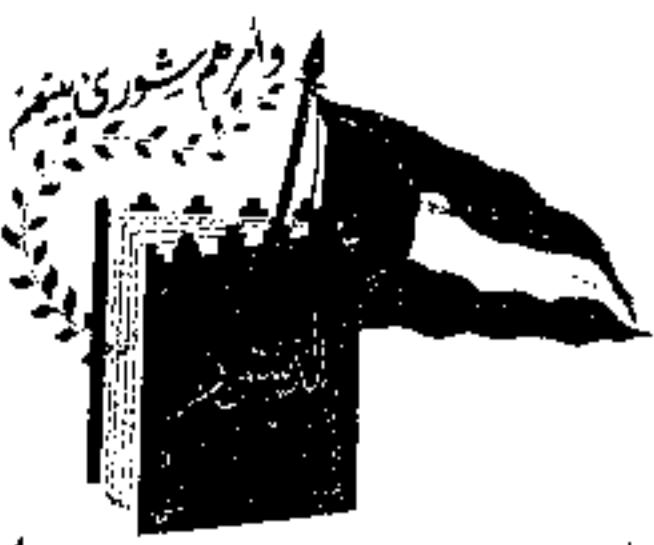
صدر المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ناصاً في المادة (٥) منه على ما يلي:

"يجوز دون توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة منح الجنسية الكويتية بقانون لكل عربي ينتمي إلى بلد عربي ويكون قد أدى لإمارة الكويت خدمات جليلة عادت على البلاد بنفع كبير".

وقد ورد في المذكرة التفسيرية في شأن المادة (٥) من القانون المشار إليه ما يلي:
"وقد أجاز القانون استثناء في المادة الخامسة منه أن تمنح الجنسية الكويتية لمن لا توافر فيه الشروط المتقدمة الذكر ، وخاصة شروط الإقامة ، إذا كان المتجلس عربياً ينتمي إلى بلد عربي ، وكان قد أدى خدمات جليلة للكويت عادت على البلاد بنفع كبير . ومن ذلك أن يكون المتجلس قد أدى للكويت خدمات في ميادين الثقافة أو الإدارة أو التجارة أو الاقتصاد ، ففي هذه الحالة يصح التجاوز عن شرط الإقامة فتمنح الجنسية الكويتية لمن أقام في الكويت مدة أقل من ثمان سنوات ، بل لمن لم يقم فيها أصلا ، ولما كان هذا الاستثناء أمراً ذا خطر فقد جعل القانون أداة المنح فيه قانوناً لا مجرد مرسوم ."

وفي المرسوم الأميري رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ عدل الماد (٥) من القانون المشار إليه حيث أصبح نصها كالتالي:

"يجوز دون توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة منح الجنسية الكويتية بمرسوم لمن يأتي:
أولاً: العربي المنتمي إلى بلد عربي ، إذا كان قد أدى لإمارة الكويت خدمات جليلة عادت على البلاد بنفع كبير ."



الذكرى السنوية الخامسة على صدور دستور دولة الكويت
50th Anniversary of the Constitution of the State of Kuwait
1962 - 2012

دولة الكويت National Assembly



ثانياً: العربي المنتمي إلى بلد عربي ، إذا كان قد أقام في الكويت قبل سنة ١٩٤٥ م وحافظ على الإقامة فيها حتى نشر هذا القانون.

ثالثاً: غير العربي إذا كان قد أقام في الكويت قبل ١٩٣٠ م وحافظ على الإقامة فيها حتى نشر هذا القانون.

ولا تمنح الجنسية الكويتية طبقاً للأحكام السالفة الذكر إلا بناء على اقتراح لجنة من الكويتيين تعين بقرار من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام.

وجاء في المذكرة التفسيرية تعقيباً على هذا التعديل بالنسبة للبند (أولاً) ما نصه أما الطريق الاستثنائي للتجنس فقد لوحظت فيه اعتبارات شتى.

فالاعتبار الأول هو أن تقديم للدولة خدمات جليلة تعود على البلاد بنفع كبير فصاحب هذه الخدمات إذا كان عربياً ، جاز منحه الجنسية الكويتية بمرسوم، دون الحاجة إلى اشتراط مدة الإقامة ، وذلك مكافأة له على هذه الخدمات بعد أن تبين ولاؤه للوطن الكويتي.

وقد عدلت المادة (٥) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بعد ذلك عدة مرات ، إذ عدلت بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦ حيث استبدل بنص البند (ثانياً) نص جديد وحذف البند ثالثاً من المادة ذاتها ، كما عدلت بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ وبالمرسوم بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ وبالقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٢ ، وأخيراً بالقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٠ حيث أصبح نص المادة (٥) كما يلي:

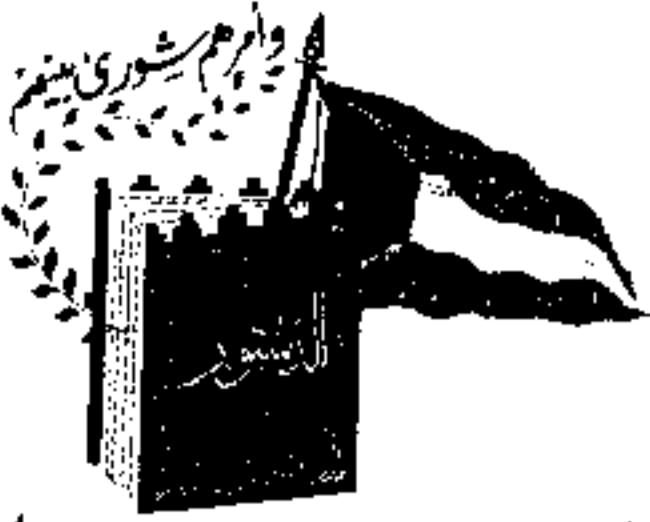
مادة (٥)

"استثناء من أحكام المادة السابقة ، يجوز منح الجنسية الكويتية بمرسوم – بناء على عرض وزير الداخلية – لمن يأتي:
أولاً : من أدى للبلاد خدمات جليلة.

ثانياً : المولود من أم كويتية ، المحافظ على الإقامة فيها حتى بلوغه سن الرشد إذا كان أبوه الأجنبي أسيراً أو قد طلق أمه طلاقاً باتفاق أو توفي عنها.

ويجوز بقرار من وزير الداخلية معاملة القصر ممن تتوافر فيهم هذه الشروط معاملة الكويتيين لحين بلوغهم سن الرشد.

ثالثاً : من أقام في الكويت عام ١٩٦٥ م وما قبله وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية.



الذكرى المئوية لبيان دستور الكويت
50th Anniversary of the Constitution of the State of Kuwait
1962 - 2012

دولة الكويت National Assembly

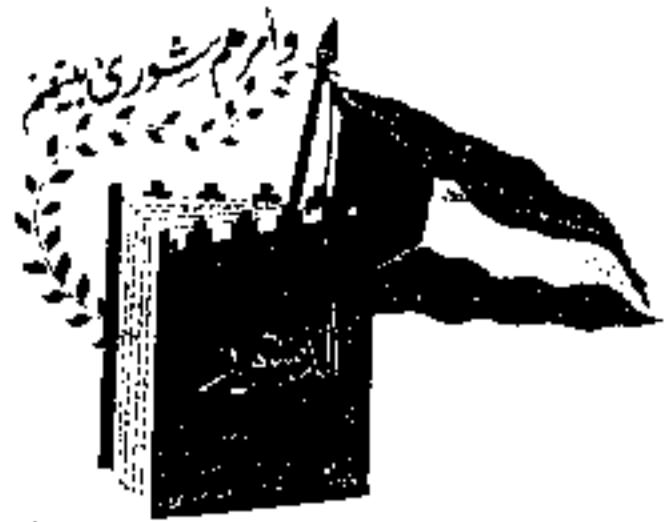


وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع في حكم البند ثالثاً من هذه المادة بشرط أن يكون الفرع مولوداً في الكويت ومقيناً بها، على أن يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية طبقاً لأحكام هذا البند.

وإذا كان أبناء الشهداء وأسرهم وخاصة أولئك الذين لا تتوافر فيهم شروط التجنис هم أحق من يجب تكريمه بمنحهم الجنسية الكويتية وفقاً للبند أولاً وذلك للعمل الجليل الذي قدموه والذي لا يمكن أن يرقى إليه أي عمل آخر فان الشفافية والوضوح تستلزم أن تكون طبيعة الأعمال الجليلة التي قدمت للبلد معلومة للجميع ليفخر بهذه الأعمال الجليلة من قدمها من جهة ومن جهة أخرى للرد على كل ما يثار من تساؤلات في هذا الشأن ، خاصة بعد أن ثارت الشكوك بمنح الجنسية الكويتية وفقاً لهذا البند لبعض من لا يستحقها.

ومن أجل سد الذرائع ومنح الجنسية لمن يستحقها وفقاً لمعايير واضحة بالنسبة للأعمال الجليلة التي أشارت إليها المذكرة التفسيرية للقانون وكما سلف بيانه لأنه يستثنى من كل الشروط المطلوبة لاكتساب الجنسية الكويتية لكون هذا الاستثناء أمراً ذا خطر.

فقد أعد هذا الاقتراح بقانون ناصحاً في مادته الأولى على أن تضاف إلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ الم المشار إليه بعد المادة (٥) منه ، مادتان جديدان برقمي مادة (٥) مكرراً ومادة (٥) مكرراً (أ) حيث نصت المادة (٥) مكرراً على انه يجوز بقانون أن تمنح الجنسية الكويتية لمن أدى لدولة الكويت خدمات جليلة عادت على البلاد بنفع كبير ، وأوجبت الفقرة الثانية من المادة ذاتها نشر اسم من يقترح منحه الجنسية وفقاً لهذه المادة في الجريدة الرسمية وفي جميع الصحف الكويتية اليومية التي تصدر باللغة العربية مشفووعاً ببيان شامل وتفصيلي عن طبيعة الأعمال الجليلة التي قدمها لدولة الكويت ومواضعاً به جنسيته الأجنبية – إذا كانت له جنسية – بالإضافة إلى بيان المسؤوليات والمهام والأعمال التي تقلدتها أو قام بها في بلده أو في غيرها وأي بيانات أخرى تبرر اقتراح منحه الجنسية الكويتية وفقاً لأحكام هذه المادة أما الفقرة الثالثة من المادة ذاتها فقد نصت على عدم جواز تقديم مشروع القانون لمنح الجنسية الكويتية قبل انقضاء تسعين يوماً كاملة على الأقل من آخر يوم تم فيه النشر ، ولا شك أن هذا القيد وهذه المدة المشترطة تتيح فرصة كافية للسلطات الرسمية المختصة للتلاقي مخاطبات الأفراد والجماعات إذا ما رغبوا في ذلك وفقاً لأحكام المادة ٤٥ من الدستور.



الذكرى الخمسين لبيانها وتنزيلها على سلطنة الكويت
50th Anniversary of the Issuance of the Constitution of the State of Kuwait
1962 - 2012

دولة الكويت National Assembly



ونصت الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على انه لا يجوز ان يتضمن مشروع القانون أسماء أخرى غير التي تم نشرها ، واشترطت الفقرة الأخيرة من المادة (٥) مكرراً أن ترافق مع مشروع القانون جميع البيانات المؤيدة لاقتراح منح الجنسية الكويتية لمن وردت أسماؤهم فيه وفقاً لأحكام هذه المادة.

ونصت المادة(٥) مكرراً (أ) في فقرتها الأولى على أن تسري على من يحصل على الجنسية الكويتية وفقاً لأحكام المادة (٥) مكرراً أحكام المادتين ٦ و ١٣ من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩م ، أما الفقرة الثانية من المادة ذاتها فقد نصت انه على الأجنبي الذي حصل على الجنسية الكويتية وفقاً لأحكام المادة السابقة أن يتنازل عن جنسيته الأجنبية . إذا كانت له جنسية أخرى - خلال ثلاثة أشهر - من تاريخ العمل بالقانون المتضمن منحه الجنسية الكويتية، وأن يقدم لوزارة الداخلية خلال هذه المدة ما يثبت ذلك وإلا اعتبر النص الوارد في القانون بمنحه الجنسية الكويتية لاغياً كأن لم يكن من تاريخ العمل بالقانون ذاته.
وما ورد في المادة (٥) مكرراً(أ) إنما هو تكرار لما هو وارد في المواد ٦ و ١١ و ١٣ من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩م المشار إليه.

وقد أضيفت المادة (٥) مكرراً (أ) لتأكيد ذلك الحكم وإزالة أي جدل أو سوء تفسير بعد أن عدلت أداة منح الجنسية الكويتية للأعمال الجليلة من المرسوم إلى القانون.

وتضمنت المادة الثانية من الاقتراح بقانون إلغاء البند أولاً من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩م بعد أن حلّت أحكام المادة (٥) مكرراً محله ، وتضمنت المادة الثالثة من الاقتراح بقانون إلغاء كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.